

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

مستند القاعدة: 1 - قوله تعالى: (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض) ([2131]). 2 - الروايات: فمنها: قوله (صلى الله عليه وآله) المتفق عليه بين المسلمين: رفع عن أمتي تسعة أشياء... وما أكرهوا عليه ([2132]). وقوله (صلى الله عليه وآله): لا يحلّ مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفسه ([2133]). فانها تدلّ على اعتبار الرضا وطيب النفس في صحة المعاملة وآثارها ([2134]). 3 - الإجماع: قال صاحب الحقائق: لا خلاف بين الأصحاب في اشتراط الاختيار فلا يصحّ عقد المكره، لفوات الشرط المذكور ([2135]). وقال صاحب الجواهر: فلا يصح بيع المكره... بلا خلاف أجده فيه بيننا، بل الإجماع بقسميه عليه، بل الضرورة من المذهب ([2136]). 4 - السيرة العقلانية: فان العقلاء لا يلزمون العاقد مكرهاً، العمل بالعقد ([2137]).